

منحة الحماية - إرشادات التقديم

يتمثل الغرض من مشروع حماية عمال الإغاثة (Protect Aid Workers) في مساعدة عمال الإغاثة الإنسانية الذين تعرضوا لحوادث أمنية، أو تحت تهديد مباشر بالضرر، أو تم القبض عليهم و/أو يواجهون اتهامات قانونية بحكم عملهم في المجال الإنساني.

ويحقق المشروع ذلك من خلال تقديم المنح للمنظمات الإنسانية غير الحكومية لتغطية تكاليف تدابير الحماية والدعم بعد وقوع الحادث للموظفين. الهدف النهائي هو حماية الموظفين من المزيد من الضرر، ودعم تعافيتهم وتحسين صحتهم. بالإضافة إلى ذلك، تسعى المبادرة إلى إنشاء شبكة من الممارسين وتعزيز الحوار حول واجب المنظمات غير الحكومية في رعاية موظفيها.

وقد وضع مشروع حماية عمال الإغاثة هذه المبادئ التوجيهية التي تحدد معايير الأهلية للحصول على تمويل المنح وطرائق تقديم طلبات المنح.

1. الأفراد المؤهلون والمنظمات المؤهلة

يُعرف عمال الإغاثة الإنسانية بأنهم الموظفون والأشخاص ذوي الصلة بالمنظمات الإغاثة غير الهادفة للربح التي تقدم المساعدة المادية والتقنية في سياقات الإغاثة الإنسانية. ويشمل ذلك المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، وكيانات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولا يشمل ذلك وكالات الأمم المتحدة أو الكيانات الحكومية. يمكن للصندوق أن يدعم أي من العاملين في المجال الإنساني، بغض النظر عن منصبه أو جنسيته، ممن يخضع لترتيبات عمل رسمية (مثل عقد توظيف أو عمل يومي أو تدريب أو تطوع أو تقديم خدمات أو تطوع مجتمعي وما إلى ذلك) مع منظمة مؤهلة.

يمكن أيضاً دعم العائلة المقربة للموظف دعماً مباشراً. يُعرف المشروع العائلة المقربة بأنها تشمل الطفل أو الزوج أو الأخ أو الأم أو الأب للموظف.

2. المنظمات المتقدمة المؤهلة

يمكن لأي منظمة مؤهلة التقدم بطلب للحصول على منحة الحماية بغض النظر عن حجمها أو حالة اعتمادها. وتتمثل المتطلبات الرئيسية في القدرة على التواصل باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية وأن تُثبت المنظمة عبر تقييمنا الداخلي أنها تستطيع إدارة المنحة بمسؤولية.

نظراً لعمل مشروع حماية عمال الإغاثة على مستوى العالم وعدم تمكنه من التحقق بصورة مستقلة من سجل إنجازات كل منظمة متقدمة، فإن المنظمات غير المعتمدة من المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية DG ECHO ولم يسبق لنا إقامة علاقات عمل معها أو لم يكن لنا سابق معرفة بسجل إنجازاتها التشغيلي قد يُطلب منها تقديم خطاب توصية من كيان مُعتمد موثوق فيه وقد يشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: منظمة دولية غير حكومية، أو وكالة تابعة للأمم المتحدة، أو منتدى من المنتديات الوطنية التابعة للمنظمات غير الحكومية، أو سفارة، أو أي منظمة أخرى معترف بها ذات سمعة قوية في العمل الإنساني أو التنموي. ويجب أن يكون الخطاب موقفاً على المستوى التنفيذي وهو بمثابة وسيلة لدعم عملية العناية الواجبة لدينا والتأكد من تمتع المنظمات المتقدمة بالنزاهة والقدرة التشغيلية على إدارة المنحة.

يحتفظ مشروع حماية عمال الإغاثة بالحق في رفض أي منظمة من الممكن أن تكون متقدمة رئيسة بالطلب في حالة عدم استيفاء الحد الأدنى من الشروط. وإذا كان الأمر كذلك، فأنت مدعو إلى دعوة منظمة غير حكومية أخرى (يُفضل أن تكون معتمدة من المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية) للشراكة والتقدم بطلب نيابةً عنك. يمكنك التواصل معنا من خلال hotline@protectaidworkers.org لطلب مساعدتنا في بحثك.

يشجع مشروع حماية عمال الإغاثة بشدة المنظمات غير الحكومية الدولية على دعم شركائها المنفذين الوطنيين الذين قد يحتاجون إلى دعم للوصول إلى المنحة.

وبينما يهدف المشروع إلى معالجة الطلبات المقدمة من المنظمات، يمكن أيضاً دعم الأفراد مباشرةً في حالات استثنائية وتشمل ما يلي:

- الحالات التي قد يتضرر فيها الأفراد من حادثٍ ما في أثناء العمل لصالح منظمةٍ لم يعد لديه ترتيب عمل رسمي معها في وقت التقدم بالطلب.
- حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والحالات الأخرى التي قد يشعر فيها الفرد بالخطر من خلال تقديم الطلب عبر منظمته.

3. ميزانية المنحة والتكاليف المستحقة

يمكن تقديم المنح بمبلغ يصل إلى 10000 يورو لكل موظف وعائلته المقربة، ويمكن في حالات استثنائية ورهناً بوجود مبررات قوية الموافقة على مبلغ أعلى.

وفي حال كان الحادث يتضمن أكثر من موظف واحد، فإن المبلغ الإجمالي يمثل مضاعفة المبالغ الفردية.

يمكن أن تشمل قائمة التكاليف المستحقة (غير الشاملة) ما يلي:

- **الدعم الطبي:** التكاليف المتعلقة بالرعاية البدنية والنفسية عقب الحادث مثل: الاستشارات، والعلاجات، والأدوية، وجلسات العلاج، وخدمات إعادة التأهيل.
- **الدعم القانوني:** رسوم المساعدة القانونية بما يشمل أتعاب المحامين، والمصروفات المتعلقة بالمحاكم، والخدمات القانونية الأخرى المطلوبة للدفاع عن عامل الإغاثة أو دعمه فيما يتصل بالحادث.
- **النقل والإجلاء:** المصاريف ذات الصلة بالنقل المؤقت أو الدائم لعمال الإغاثة أو عائلته، بما يشمل النقل، والإقامة المؤقتة، والاحتياجات الأساسية لإعادة التوطين عند اللزوم لضمان سلامته.
- **تغطية الراتب:** يشير ذلك إلى استمرار المنظمة في دفع الراتب الشهري للموظف المتضرر لفترة تصل إلى 6 أشهر عقب الحادث. ولا يكون هذا الدعم مستحقاً إلا إذا كان التمويل المقدم من الجهات المانحة لا يغطي بالفعل الراتب وذلك تجنباً لمضاعفة التمويل. وينطبق عندما يظل عقد التوظيف سارياً ويهدف إلى توفير الاستقرار المالي في أثناء فترة التعافي. وفي حالات الاحتجاز أو الاختطاف، يمكن أيضاً مد تغطية الراتب لتستفيد منه العائلة المقربة لعمال الإغاثة لمساعدتها على التعامل مع التأثير المالي للحادث.
- **تعويض الراتب:** عبارة عن دفع مبلغ دفعة واحدة لمرة واحدة يُحسب على أساس الراتب الشهري للفرد، بحد أقصى يصل إلى ما يعادل ستة أشهر. وينطبق عندما يكون الفرد المتضرر لم يعد متعاقدًا مع المنظمة (على سبيل المثال إذا لم يتمكن الفرد من العودة إلى العمل بسبب الحادث). في حالات الاحتجاز أو الاختطاف، يمكن أيضاً للمنظمات اختيار تقديم هذا التعويض الذي يُدفع دفعة واحدة للعائلة المقربة لعمال الإغاثة، خصوصاً في حالة انتهاء العقد وترك العائلة دون دعم مالي. ويمكن النظر في الاستثناءات التي تتجاوز سقف الستة أشهر في حال وجود ما يبرر ذلك على النحو الواجب.
- **إعانات الوفاة للعائلة:** في حالة وفاة عامل الإغاثة، قد يُقدّم دعم مالي يصل إلى 5000 يورو للعائلة المقربة للمساعدة في تغطية الاحتياجات العاجلة والمصاريف ذات الصلة بالجنائز.
- **استبدال الأصول:** التي أُلغيت أو سُرقَت في أثناء الحادث. لا يمكن طلب ذلك كتكلفة مستقلة، بل يجب أن يكون جزءاً من طلب أوسع نطاقاً يشمل الدعم المباشر للفرد (الأفراد) المتضررين بما يتماشى مع نهجنا الذي يركز على الشخص.

يمكن تغطية تكاليف أخرى مادامت مبررة لتوفير الاستجابة الملائمة وتغطية المصاريف ذات الصلة بحماية عامل الإغاثة من المزيد من الأضرار.

إذ يتيح عقد المنحة المرونة الكاملة بين بنود الموازنة، بما يعني إمكانية نقل المنظمات للأموال من نشاط استجابة لآخر. لذلك فإن تحري الدقة بنسبة 100% عند تقدير التكاليف غير ضروري في أثناء صياغة الموازنة.

قد تغطي التكاليف الإدارية المباشرة بإدارة المنحة ما يصل إلى 5% من مبلغ المنحة المطلوب. ويلزم أن تكون التكاليف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالطلب ومحددة حسب الأصول في بنود الميزانية في نموذج الطلب.

ويجب تحميل جميع المصاريف المتكبدة مع المنحة على التكاليف الفعلية (راجع القسم الثامن – نظام الامتثال المالي وإعداد التقارير).

4. الحالات المستحقة

يوفر مشروع حماية عمال الإغاثة في المقام الأول الدعم المالي في أعقاب وقوع حادث أو تهديد. ويمكن للمبادرة أيضاً أن تدعم الموظفين في التعامل مع التأثير **طويل المدى** للحوادث، طالما أن مقدم الطلب يمكنه إثبات أن الاحتياجات هي نتيجة مباشرة للحادث.

يمكن للمشروع أيضاً إعادة تمويل المنظمات، إذا اختارت التمويل المسبق أو المضي قدماً في الدفع، قبل سماع رد الصندوق. على سبيل المثال، إذا كانت هناك حاجة إلى رعاية طبية عاجلة. عادةً ما يكون تاريخ استحقاق التكاليف بموجب المنحة هو تاريخ الحادث، حتى لو تم التوقيع على المنحة بعد بضعة أيام أو أسابيع. ومع ذلك، لكي تحصل على تأكيد كتابي من المشروع، لا يمكن ضمان (إعادة) التمويل.

يمكن للمشروع أن يغطي منحة واحدة فقط لكل شخص في السنة. يجب مبدئياً إنفاق المنح في غضون 6 أشهر، على الرغم من أن الاستثناءات متاحة لمدة تصل إلى 12 شهراً.

يمكن للمبادرة أن تدعم في الحالات المحتملة التالية:

أ. العنف

✓ ما الحالات التي يشملها هذا البند؟

قد يتضمن ذلك العنف الذي يقع على عمال الإغاثة الإنسانية نتيجة لأداء واجبهم كعاملين في المجال الإنساني أو يتعرضون له في تلك الأثناء. ويشمل ذلك الأشياء التي ربما حدثت في منازلهم أو أثناء أوقات فراغهم إذا كانوا يعيشون في مكان محفوف بالمخاطر من أجل العمل لصالح إحدى المنظمات الإنسانية. والأمر متروك للمنظمة لإثبات أو شرح ربط الحادث بعملهم في المجال الإنساني في الطلب.

قد يشمل العنف الضرب أو الطعن أو الجروح الناجمة عن أعيرة نارية أو تأثير المدفعية أو التفجيرات، كما قد يتضمن أيضًا الاغتصاب أو غيره من أشكال الاعتداء الجنسي، فضلاً عن التهديد بالعنف. بشكل أساسي أي شكل من أشكال الأذى الجسدي أو النفسي الذي يؤثر على صحة و/أو سلامة الموظفين.

✓ ما التكاليف التي يمكن أن يغطيها المشروع؟

- التكاليف الطبية للمساعدة في التعافي الجسدي، ومن ذلك تكاليف المستشفى والجراحة والأخصائيين وأخصائي العلاج الطبيعي والأطراف الصناعية وما إلى ذلك.
- دعم الصحة العقلية للمساعدة في التعافي النفسي والاجتماعي، بما في ذلك تكلفة علماء النفس والأطباء النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين والعلاج المهني أو العلاج في المستشفى، حسب الحاجة.
- تغطية راتب الموظف خلال فترة النقاهة بحد أقصى 6 أشهر أو 5000 يورو على الأكثر، أيهما أقل.
- استبدال العناصر التالفة أو المسروقة في أثناء حادث العنف.
- النقل المؤقت للموظف أو عائلته عند الاقتضاء.
- تكاليف الجنازة وتغطية راتب عامل الإغاثة الإنسانية المتوفى لصالح أسرته.

✗ الحالات التي لا يدعمها المشروع؟

- إذا كان الوضع نتيجة مباشرة لنشاط إجرامي واضح من جانب الموظف المعني.
- إذا كانت الحالة نتيجة انتهاك صارخ أو سافر للسياسة الأمنية للمنظمة.

ب. الاعتقال/الاحتجاز/الإجراءات القانونية

✓ ما الحالات التي يشملها هذا البند؟

- تعرض أحد الموظفين للقبض أو الاحتجاز أو اتخاذ إجراءات قانونية ضده بسبب عمله في المجال الإنساني.
- تعرضه للقبض عليه بتهمة أخرى، ولكن مع وجود اشتباه أو احتمال أن يتم توجيه هذه التهم ضد الموظفين، نتيجة لعمله في المجال الإنساني.
- تعرض أفراد العائلة المقربة للموظفين للقبض أو الاحتجاز بسبب العمل الإنساني الذي يقوم به أحد أفراد الأسرة.

✓ ما التكاليف التي يمكن أن يغطيها المشروع؟

- تكلفة المساعدة القانونية (أو المساعدة القانونية المباشرة من خلال شريك المشروع Legal Action Worldwide)
- تكلفة الراتب أثناء فترة السجن بحد أقصى 6 أشهر أو 5000 يورو على الأكثر، أيهما أقل.
- الرعاية الصحية ورعاية الصحة العقلية لدعم الموظفين في مواجهة أي سجن أو تعذيب أو تهديدات أو غير ذلك من سوء المعاملة أو الأذى.
- النقل المؤقت داخل البلد الذي يعيش فيه الموظفون.

✗ الحالات التي لا يدعمها المشروع:

- إذا كان الوضع نتيجة واضحة ومباشرة لنشاط إجرامي واضح من جانب الموظفين المعنيين.
- إذا كان من الواضح أن الأمر ليس مرتبطاً بأي شكل من الأشكال بعمله في المجال الإنساني.

في حالة الشك، يرجى طرح السؤال على فريق المشروع لدينا. في كثير من الأحيان، لا يزال بإمكان المشروع تقديم الدعم نظراً لأنه في العديد من البلدان يتم توجيه اتهامات زائفة ضد عمال الإغاثة الإنسانية، ولكنها لا تزال مرتبطة بشكل أساسي بعملهم في المجال الإنساني. على سبيل المثال، يمكن توجيه اتهام للموظفين بموجب قوانين التجسس أو مكافحة الإرهاب، على الرغم من أن كل ما فعلوه هو تقييم الوضع الإنساني في منطقة المعارضة.

ج. الاختطاف / اتخاذ رهائن

✓ ما الحالات التي يشملها هذا البند؟

- الموظف الذي يتم اختطافه من قبل دولة أو مجموعة غير تابعة للدولة، سواء أكانت معروفة أم غير معروفة، ويتم احتجازه ضد إرادته. قد تكون أو لا تكون المطالب مقدمة من عائلته أو المنظمة، سواء أكانت نقدية أم غير ذلك.

✓ ما التكاليف التي يمكن أن يغطيها المشروع؟

- دعم الصحة النفسية للموظفين عند إطلاق سراحهم.
- دعم الصحة النفسية للعائلة المقربة للشخص المختطف.
- تكلفة الأغراض الشخصية المفقودة في أثناء عملية اختطاف أحد الموظفين.
- الدعم الطبي للموظفين عند الإفراج عنهم.
- نقل العائلة المقربة أو الموظفين داخل البلد المعني بصفة مؤقتة إذا كان يُعتقد أنهم في خطر.

✗ ما الحالات التي لا يغطيها المشروع؟

- تكلفة مفاوضات الرهائن، أو التكاليف الأخرى المرتبطة بمفاوضات الرهائن.
- تكلفة الفدية أو أي أموال أو بضائع قد يكون مصيرها أيدي محتجزي الرهائن.

د. التهديدات

✓ ما الحالات التي يشملها هذا البند؟

إذا تلقى موظفوك تهديدًا لحياتهم أو صحتهم أو حياة/صحة أسرهم بسبب دورهم كعمال إغاثة إنسانية.

✓ ما التكاليف التي يمكن أن يغطيها المشروع؟

- دعم الصحة النفسية للموظفين أو أفراد الأسرة.
- دعم الصحة العقلية لعائلته المقربة، والتي يمكن أن تشمل الأطفال والزوج والأشقاء وأولياء أمور الموظفين المتضررين.
- نقل العائلة المقربة أو الموظفين داخل البلد المعني بصفة مؤقتة إذا كان يُعتقد أنهم في خطر.

هـ. حالات أخرى

المشروع ليس تأمينًا على الحياة ولا يمكن أن يغطي على سبيل المثال أثر حوادث المرور أو السرقات البسيطة. إذا كانت الحادثة التي تعرضت لها لا تندرج ضمن الفئات المذكورة أعلاه، ولم تكن متأكدًا مما إذا كان من الممكن تغطيتها أم لا، فيرجى عدم التردد في التواصل مع الآلية من خلال الخط الساخن المخصص عبر البريد الإلكتروني hotline@protectaidworkers.org

يمكن للمشروع إجراء استثناءات للمعايير للحالات الاستثنائية، حيث توجد حاجة كبيرة ومبررة وعاجلة.

5. فترة الاستحقاق

يتمثل الهدف الأساسي لمشروع حماية عمال الإغاثة في تقديم الدعم المالي مباشرةً عقب وقوع حادث أو تهديد. ويمكن للصندوق أيضًا دعم الموظفين فيما يتعلق بتأثيرات الحوادث على المدى الطويل طالما أثبت مقدم الطلب أن الاحتياجات ما تزال نتيجة مباشرة للحادثة.

كما يمكن للمشروع أن يعيد تمويل المنظمات، إذا اختارت التمويل المسبق أو المضي قدمًا في الدفع، قبل تلقي رد من الصندوق، على سبيل المثال، عند الحاجة إلى رعاية طبية عاجلة. عادةً ما يكون تاريخ بدء استحقاق التكاليف في إطار المنحة هو تاريخ وقوع الحادث، حتى إذا وُقعت المنحة في وقت لاحق. ومع ذلك، حتى تحصل على تأكيد كتابي من المشروع، فإن (إعادة) التمويل غير مضمونة.

يمكن كذلك استرداد النفقات المتعلقة بالاستجابة للحادثة التي أنفقتها المنظمة بالفعل. ويجب أن تكون جميع التكاليف المُقدّمة للصندوق قد تم تكبدها خلال أقل من عام واحد قبل تاريخ تقديم الطلب.

6. عملية التقديم لطلب المنحة والمستندات الداعمة

بمجرد تضرر عامل الإغاثة من حادثٍ ما أو وقوعه تحت تهديد مباشر بالأذى، يمكنكم التواصل مع hotline@protectaidworkers.org للحصول على معلومات لطلب المشورة من أجل الحصول على الدعم.

يُرجى من المنظمات إكمال نموذج طلب المنحة على موقعنا الإلكتروني www.protectaidworkers.org ويُفضل أن يكون ذلك في أقرب وقتٍ ممكن بعد وقوع الحادث.

يُفضل تقديم المستندات الداعمة مع نموذج الطلب للسماح بإجراء عملية مراجعة أسرع وأكثر سلاسة، ومع ذلك يمكن في الحالات العاجلة تقديم بعض المستندات في وقتٍ لاحق خلال مرحلة التحقق.

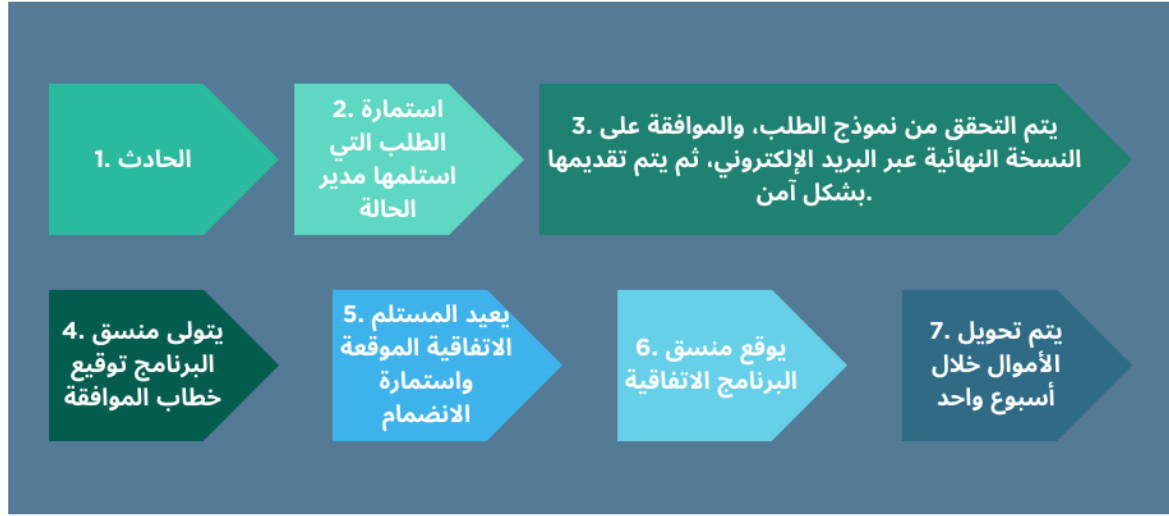
لتسهيل المعالجة، تُجمع المستندات الداعمة في ثلاث فئات:

1. **المستندات ذات الصلة بالمنظمة** – للتحقق من هوية المنظمة المتقدمة بالطلب والتحقق من موثوقيتها.
 - **خطاب توصية.** لا يُطلب إلا للمنظمات غير المعتمدة من المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية ولم يسبق لمشروع حماية عمال الإغاثة إقامة علاقات عمل معها أو لم يكن له سابق معرفة بسجل إنجازاتها التشغيلي. ويجب أن يكون الخطاب موقعًا على المستوى التنفيذي من جهة ذات سمعة جيدة (مثل المنظمات الدولية غير الحكومية، الوكالات التابعة للأمم المتحدة، المنظمات الوطنية التابعة للمنظمات غير الحكومية، السفارات، وما إلى ذلك).
 - **شهادة تسجيل.** لا يُطلب إلا للمنظمات غير المعتمدة من المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية ولم يسبق لمشروع حماية عمال الإغاثة إقامة علاقات عمل معها أو لم يكن له سابق معرفة بسجل إنجازاتها التشغيلي.
 - **تفاصيل أعضاء مجلس الإدارة.** الأسماء الكاملة لأعضاء مجلس الإدارة وتواريخ وأماكن ميلادهم، وتُطلب للتحقق من الامتثال القياسي للعقوبات الدولية وقوائم المراقبة (باستخدام برنامج Bridger)، وهي خطوة روتينية لضمان امتثال مشروع حماية عمال الإغاثة للوائح التنظيمية للجهات المانحة والالتزامات القانونية الدولية.
2. **المستندات ذات الصلة بالحادث والفرد** – لتأكيد وقوع الحادث والصلة بين الشخص المتضرر والمنظمة.
 - **التقرير الداخلي للحادث** الذي أعدته المنظمة وأي مستندات داعمة تساعد في إثبات وقوع الحادث (مثل التقارير الإعلامية، تقارير الشرطة، شهادات الأطراف الخارجية، وما إلى ذلك) وتظهر تأثير الحادث على الفرد (مثل التشخيص الطبي، الوصفات الطبية...).
 - **الدليل على وجود علاقة تعاقدية أو علاقة عمل** بين المنظمة وعامل الإغاثة المتضرر (على سبيل المثال عقد توظيف وما إلى ذلك). ويُقدّر للغاية تقدم كشف راتب حديث، إذا كان متاحًا، خاصةً في حالة ترقب طلبات التغطية المحتملة للراتب أو تعويض الراتب، لأنه يساعد في تقدير بنود الميزانية ذات الصلة وتبريرها.
 - **شهادة الوفاة** (في حالة الوفاة). في حالة عدم توفر ذلك، تُقدّم إفادة تحت القسم من المنظمة غير الحكومية (نموذج متاح).
 - **دليل على العلاقة العائلية** (على سبيل المثال دفتر سجل العائلة) عندما يكون أعضاء العائلة من المستفيدين المباشرين، وفي حالة عدم توفره تُقدّم إفادة تحت القسم من المنظمة غير الحكومية.
3. **المستندات المالية** – لتمكين الدفع والتحقق من المعلومات ذات الصلة بالميزانية.
 - **تفاصيل البنك الذي تتبعه منظمتك**، بما يشمل عنوان البنك، ورقم الحساب المصرفي الدولي IBAN، ورمز SWIFT، موقعًا ومختومًا حديثًا من المسؤول التنفيذي المفوض والبنك.
 - **تبرير تكاليف الميزانية:**
 - التكاليف المستردة. إذا كانت الميزانية تتضمن التكاليف المتكبدة بالفعل والمقدمة للاسترداد، يُقدّر للغاية تقديم الفواتير وإيصالات السداد ذات الصلة في وقت تقديم الطلب. إذ يساعد ذلك على تسريع عملية المراجعة والموافقة. وإذا لم يكن ذلك متاحًا على الفور، فيمكن تقديمها خلال مرحلة التحقق.
 - التكاليف المُقدّرة. عندما تتضمن الميزانية تكاليف مُقدّرة كبيرة، فمن المستحسن تقديم عروض الأسعار في وقت تقديم الطلب، فمن شأن هذه المستندات أن تساعدنا في تقييم مدى معقولية المبالغ المطلوبة وتسهيل التحقق من الميزانية على نحو أسرع.

في حالة تقديم الطلب من خلال منظمة دولية بالنيابة عن شريك محلي، من المتوقع أن يقوم مقدم الطلب الرئيس بإجراءات التحقق والتدقيق الخاصة به في الحالات المقدمة للصندوق. ومع ذلك، عند الاشتباه في وجود احتيال أو إساءة استخدام موارد الصندوق أو وجود معلومات خاطئة، فإن مشروع حماية عمال الإغاثة يحتفظ لنفسه بالحق في إجراء تحقق مزدوج.

بالنسبة للمنح حيث تكون هناك حاجة ملحة لتلقي تأكيد التمويل، يرجى وضع علامة "نعم" لأنه **طلب طارئ**. يرجى الإجابة بنعم فقط إذا كانت الموافقة السريعة على المنحة **ضرورية** لحماية صحة وسلامة الموظفين المتضررين أو تقديم الدعم الفوري بعد وقوع حادث خطير.

ستتلقى إقرارًا باستلام طلبك في غضون 48 ساعة (من أيام العمل)، ثم ستعتمد مدة العملية على مدى تعقيد الحالة وقدرة الشريك على تقديم جميع المعلومات اللازمة.



في حالة الرفض، سيتولى مدير الحالة إبلاغك بأسباب القرار. إذا لم تتلق معلومات حول مبررات الرفض، فيحق لك طلب ذلك من مدير الحالة.

إذا كنت قلقًا بشأن احتمال رفض طلبك بشكل غير عادل، أو إذا كنت تشعر أنه لم تتم معاملتك بشكل مناسب من قبل فريق المشروع، فيمكنك تقديم طعن إلى لجنة الفحص من خلال عنوان البريد الإلكتروني التالي: vettingcommittee@protectaidworkers.org

تعمل لجنة الفحص بوصفها آلية لتقديم الشكاوى للمشروع، وتتكون من ممثلين من ائتلاف البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، يجتمع أعضاؤها بشكل منتظم لمراجعة حالات مجهولة تم رفضها والحالات التي تم تمويلها، للتحقق من استمرار المواءمة مع المعايير المتفق عليها، وتعديل المعايير عند الحاجة.

7. عقد المنحة وقائمة التحقق من الامتثال

نظرًا لأن عقد المنحة سيوقع بين مشروع حماية عمال الإغاثة والمنظمة المتلقية الرئيسة لعقد المنحة، فستكون المنظمة هي المسؤولة عن تنفيذ المنحة المتلقاة وستتم مساءلتها ماليًا (في حالة التكاليف غير المسموح بها، وما إلى ذلك) عن إجمالي المبلغ المستلم.

وفقًا لقواعد المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية ولوائحها التنفيذية، يصبح جميع الشركاء المعتمدين من المفوضية شركاء في المشروع، وتصبح جميع المنظمات الأخرى شركاء منفذين (راجع اتفاقية المنح النموذجية العامة للمساعدات الإنسانية (Humanitarian Aid General Model Grant Agreement)). لأسباب تتعلق بالمساءلة المالية، يجب أن يحتفظ المتلقون الرئيسون بجميع المستندات الداعمة ذات الصلة لفترة تبلغ 10 سنوات، وفي حالة التدقيق، يظلون مسؤولين عن تبرير التكاليف المتكبدة للمفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية.

ومن المقرر أن يضمن مشروع حماية عمال الإغاثة تقديم تقارير مالية شاملة وممثلة إلى المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية، لذلك يتعين على متلقي لمنح إنشاء نظام موثوق وتشغيله على مدار جميع مراحل تنفيذ البرنامج لجمع المعاملات المالية وتسجيلها والإبلاغ بها. كما يتعين عليهم الاحتفاظ بالمستندات الداعمة ذات الصلة بهذه المعاملات لتبرير التكاليف الفعلية المتكبدة الناتجة استجابةً للحدث. ولذلك يجب أن تتيح الإجراءات المحاسبية التسوية المباشرة للتكاليف فيما يتعلق ببرنامج منحة الحماية مع المستندات الداعمة ذات الصلة.

تشمل متطلبات الامتثال وإعداد التقارير ما يلي:

- تقرير سردي ومالي نهائي
- بيانات بنكية توضح استلام الأموال التي نقلها مشروع حماية عمال الإغاثة
- سجل المصروفات
- نسخ ضوئية من الفواتير الأصلية وإيصالات الدفع يمكن أن تشمل على ما يلي:
 - إيصالات الدفع من الموردين ومقدمي الخدمات في حالة استخدام المنحة لتغطية مصروفات أطراف خارجية مثل الرعاية الطبية أو الخدمات القانونية أو النقل أو الإقامة أو خدمات خارجية أخرى. ويجب أن تؤكد هذه الإيصالات أن الخدمات قد تم تقديمها وسداد مقابلها وأن تتوافق مع العناصر المدرجة في الميزانية المعتمدة.

- كشف الراتب في حالة اشتغال المنحة على تغطية للراتب أو تعويض للراتب، إذ يساعد كشف الراتب الحديث في التحقق من مستوى راتب الموظف ويدعم الميزانية الدقيقة للمبلغ المطلوب.
- إيصالات نقدية من المستفيدين في حالة استخدام المنحة لتقديم مساعدة مالية مباشرة للفرد المتضرر أو عائلته
- وثائق السفر (مثل جوازات المرور، التأشيرات) للنقل أو الإجراء
- إثبات العنوان الجديد (مثل عقد إيجار، أو ما إلى ذلك) في حالة النقل
- وثائق المشتريات لعناصر الدعم المادي التي تتجاوز قيمتها 5000 يورو

8. حماية البيانات

تُدعى المنظمات المتقدمة، حيثما أمكن، إلى الحصول على موافقة صاحب البيانات (أي الفرد الذي سيستفيد في النهاية من المنحة)، وهو ما سيكون بمثابة أساس جوهري لمعالجة البيانات الشخصية ضمن المشروع. وسيُحصل على الموافقة بطريقة طوعية ومحددة ومستتيرة ولا لبس فيها، كما يمكن الحصول عليها شفهيًا أو كتابةً من صاحب البيانات (نموذج الموافقة).

قد تنتم العديد من الحالات المقدمة للمشروع بالحساسية البالغة، وذلك نظرًا لخصوصية أو حتى سلامة الموظفين المتضررين. ومن هنا وضع المشروع عددًا من الطرق لضمان حماية البيانات:

- سيعمل المشروع على تقليل عدد الأشخاص في الفريق الذين يمكنهم الاطلاع على التفاصيل الكاملة للحالة.
- لا يجوز إرفاق الطلب المعتمد باتفاقية المنحة، بل يشير فريق المشروع فقط إلى تاريخ ووقت استلامه في الاتفاقية. وذلك لتجنب اطلاع عدد كبير للغاية من الأشخاص والوحدات عليه.
- سيعين كل من المشروع ومقدم الطلب شخص واحد فقط مسؤول عن التواصل.
- عند الطلب، يمكن تصنيف الحالات على أنها "حساسية للغاية" حيث يلزم اتخاذ المزيد من تدابير حماية البيانات، بما في ذلك التشفير المتفق عليه لجميع الوثائق.
- ستلتزم حماية بيانات المشروع بشروط اللائحة العامة لحماية البيانات التي وضعها الاتحاد الأوروبي (EUGDPR).

علاوة على ذلك، سيتولى مشروع حماية عمال الإغاثة تنفيذ ما يلي:

- اتخاذ التدابير المناسبة لضمان عدم إمكانية الوصول إلى بيانات الحالة في نموذجها الأصلي (غير مجهولة المصدر) من جانب أي شخص، باستثناء الأفراد الثلاثة في فريق المشروع المشاركين في إدارة الحالة.
- لا يجوز مشاركة بيانات الطلب إلا مع موظفي الشؤون المالية أو إدارة العقود الآخرين بعد إخفاء هوية الفرد وإزالة عناصر تحديد الهوية بشكل كامل.
- يمكن استخدام البيانات لأغراض التعلم والتقييم ضمن فريق مشروع حماية عمال الإغاثة الأوسع، ولكن فقط بعد إخفاء هوية الفرد وإزالة أي عناصر تحديد الهوية محتملة خاصة بالفرد.
- تتم مشاركة البيانات المجهولة المصدر والمجموعة بالكامل فقط (أي ملخصة ومدمجة مع عدد كبير من الحالات الأخرى) خارجيًا.
- يجوز للمانح أو الجهة المانحة منح المدققين الخارجيين المعيّنين، إذا كان ذلك ضروريًا للغاية وبموجب شروط صارمة، حق الوصول إلى بيانات المصدر غير المدققة، وذلك بعد التوقيع على التزام صريح بالسرية.
- ضمان الحماية الكافية لأنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها لحماية البيانات.

نلتزم بأعلى المعايير عند إدارة البيانات الشخصية لضمان ما يلي:

- أصحاب البيانات: أفراد لديهم الحق في الوصول إلى معالجة بياناتهم أو تصحيحها أو حذفها أو تقييدها، والاعتراض على المعالجة وحذف الموافقة في أي وقت.
- الغرض من معالجة البيانات: تُعالج البيانات لتقييم مدى الأهلية للحصول على المنح وإدارة المنح وتقديم خدمات الدعم وتسهيل عمليات المشروع.
- مصادر جمع البيانات: نجمع البيانات مباشرةً من الأفراد والمنظمات غير الحكومية الممثلة لهم ومن خلال المصادر المتاحة للجمهور للعناية الواجبة.
- أساس المعالجة: تستند المعالجة إلى المصلحة العامة والمصلحة الحيوية لصاحب البيانات والآخرين والمصالح المشروعة لسلامة العمال ورفاههم ومن أجل الموافقة.
- أنواع البيانات المجموعة: معلومات الاتصال والبيانات الشخصية، وتفاصيل التوظيف، والمعلومات ذات الصلة بالحادث، والمعلومات المالية والصحية اللازمة لإدارة المنحة.
- مشاركة البيانات: تُشارك البيانات داخليًا ومع المنظمات الشريكة في إطار من بروتوكولات السرية الصارمة، فقط من أجل إدارة المشروع وتقييم الطلب.



- **الاحتفاظ بالبيانات:** لا يُحتَفَظ بالبيانات إلا بقدر ما يلزم لتلبية أغراض المعالجة بما لا يتجاوز 5 سنوات بعد إغلاق الحالة، ما لم تحدد المتطلبات القانونية خلاف ذلك.